A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/C.5/49/41*
7 December 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
اللجنة الخامسة
البند ١٠٧ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥

نظام المعلومات الادارية المتكامل

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - في حزيران/يونيه ١٩٩٤، قدم الأمين العام الى الجمعية العامة في تقريره المرحلي السادس بشأن نظام المعلومات الادارية المتكامل (A/C.5/48/12/Add.1)، خطة مفصلة لاستكمال وتنفيذ نظام المعلومات الادارية المتكامل في كامل أنحاء العالم بحلول عام ١٩٩٧.

٢ - وقد نشأت تلك الخطة نتيجة عملية شاملة لإعادة البرمجة والميزنة اضطلع بها بغية تقييم احتياجات إنجاز المشروع والموارد المتاحة، سواء من حيث الموظفين أو التمويل المعتمد. وقد شملت العملية تقييم الاحتياجات الأساسية في مجال الصيانة لفترتي السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ و ١٩٩٦-١٩٩٧.

٣ - وقام الأمين العام، رهنا باستعراض مفصل تجريه اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية والجمعية العامة لتقريره المرحلي السادس، بإبلاغ اللجنة الاستشارية بالتدابير الجاري اتخاذها لتعجيل وتأمين عملية إنجاز المشروع (انظر A/48/7/Add.15). وترتب على تلك التدابير نقل الموارد المعتمدة لنظام المعلومات الادارية المتكامل، الى أنشطة داخل ذلك النظام لم تكن قد رصدت لها أموال من قبل.

٤ - وأحاطت الجمعية العامة علما بالتدابير المقترحة وطلبت من مجلس مراجعي الحسابات إجراء مراجعة خاصة لحسابات مشروع نظام المعلومات الادارية المتكامل، واضعا في اعتباره المقترحات الواردة في التقرير المرحلي السادس للأمين العام، وتحليل أمور منها النفقات الجارية والتكاليف المتوقعة، وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين في الوقت المناسب للنظر في مقترحات الأمين العام (المقرر ٤٩٢/٤٨) اما تقرير مجلس مراجعي الحسابات بشأن المراجعة الخاصة للحسابات فهو معروض على الجمعية العامة في الوثيقة A/49/680.

---

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

071294 071294 94-48799

٥ - وتشمل التدابير التي اتخذت منذ ذلك الحين تعيين موظفين مؤقتين في المجال المالي للعمل في مجال تنفيذ التطبيقات المالية وتعيين موظفين مؤقتين محل الموظفين الدائمين الجاري تدريبهم على صيانة نظام المعلومات الادارية المتكامل وتعزيز الفريق القائم على تشغيله.

٦ - واقترح الأمين العام في تقريره المرحلي السادس، تقديم تقرير آخر في هذا الشأن الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين. ويطلب الأمين العام حاليا مخصصات إضافية لتلبية ما يحتاجه المشروع من موارد في عام ١٩٩٥.

ثانيا - نتائج المراجعة الخاصة للحسابات

٧ - أجريت المراجعة الخاصة للحسابات خلال شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ وأتمت عملية استعراض المشروع في مرحلة أولى التي اضطلع به في عام ١٩٩٤ كجزء من مراجعة حسابات أنشطة المنظمة للفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وفيما يلي النتائج العامة التي خلص اليها مجلس مراجعي الحسابات

> "سـُرَّ المجلس إذ لاحظ أن أوجه النقص في مشروع نظام المعلومات الادارية المتكامل التي حددها في مراجعته السابقة لحسابات المشروع وأبلغها الى الجمعية العامة قد عولجت في المقترحات الواردة في التقرير المرحلي السادس للأمين العام. وعلى وجه الإجمال، انتهى المجلس من استعراضه للمقترحات الى أن الخطوات التصحيحية اللازمة للتنفيذ الناجح لهذا المشروع البالغ الأهمية قد اتخذت. وعلاوة على ذلك، وجدنا أن المبررات العامة للتقديرات المنقحة قائمة على أسس سليمة. وعلى الرغم من ذلك، وجد المجلس أن بعض المجالات تتطلب مزيدا من الاهتمام وقدم عددا من التوصيات التفصيلية. وينبغي أن يلاحظ أيضا أنه، كما هو الحال في جميع المشاريع المعقدة التي لها هذا الطابع، ليس من المستبعد أن تنشأ صعوبات أخرى مع تقدم المشروع". (A/49/680، المرفق، الفقرة ٦).

٨ - وتعكف المنظمة على استعراض ما توصل اليه مجلس مراجعي الحسابات من نتائج وتوصيات مفصلة. ولقد اتخذت بالفعل بعض التدابير التي تتمثل بالتحديد في الشروع في إجراء دراسات استقصائية عن المكاتب البعيدة عن المقر، وتنفيذ خطة عمل موحدة، وانتداب موظفي الأمم المتحدة لتنظيم دورات

تدريبية للإصدار القادم وانتداب موظفي الأمم المتحدة لإنجاز أنشطة الصيانة التي ينفذ معظمها حاليا مقاولون، وجدول زمني مكتظ جدا لاستكمال استعراض مستعملي الإصدار ٣.

ثالثا - التطورات المستجدة منذ التقرير المرحلي السادس

٩ - قدم التقرير المرحلي السادس خطة جديدة مفصلة لاستكمال المشروع، مشفوعة بجدول زمني مرهق للغاية. وعلى غرار ما ورد في ذلك التقرير، فإنه ينبغي الاضطلاع بانتظام باحتياجات إعادة البرمجة الدورية، حيث أنه قد تبرز عوامل غير متوقعة تتطلب مراجعة المواعيد وإعادة توجيه الجهود والموارد أو تغيير البرامجيات. وقد ظهرت بعض هذه العوامل منذ إعداد التقرير المرحلي السادس، مما نتج عنه إعادة جدولة مواعيد التنفيذ الواردة أدناه.

الإصدار ٢ (الموظفون):

١٠ - سيتم تنفيذ الاصدار ٢ في آخر الربع الأول من عام ١٩٩٥ بدلا من آخر الربع الثالث من عام ١٩٩٤. اما عملية تطهير سجلات الموظفين، التي كان من المتوقع استكمالها في نهاية تموز/يوليه ١٩٩٤، فقد تبين منها وجود تأخر كبير في تجهيز الإجراءات الخاصة بالموظفين وفي إعادة النظر في بدل الإعالة وقضايا السياسة العامة العالقة منذ أمد طويل، التي ينبغي معالجتها في سياق المتطلبات المعقدة لإدارة شؤون موظفي عمليات حفظ السلم. بيد أن ذلك لن يغير في شيء من الجدول الزمني العام لاستكمال المشروع.

١١ - وتجد الأمم المتحدة نفسها مضطرة، بسبب تنفيذ نظام المعلومات الإدارية المتكامل، الى أن تمتثل بدورها لمتطلبات تجهيز الإجراءات الخاصة بالموظفين في حينها. وقبل تطبيق نظام المعلومات الإدارية المتكامل، كانت هذه التأخيرات كثيرة ومحتملة. بيد أن حجم العمل التصحيحي الذي تعين الاضطلاع به لاستكمال المعلومات الخاصة بسجلات الموظفين كان ضخما. فقد تعين مثلا على دائرة إدارة ورصد الموظفين التابعة لمكتب تنظيم الموارد البشرية أن تعيد النظر في حوالي ٠٠٠ ٨ استمارة من استمارات بدل الإعالة التي تغطي فترة تعود الى ثلاث سنوات مضت. وكان هناك حتى نهاية تموز/يوليه ١٩٩٤ ٥١٥ ١ موظفا لم تمدد عقودهم بعد. وقد قلص ذلك العدد الى ٢٤٧ في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، وثمة حالات كثيرة تتطلب إجراء مشاورات بين الإدارات التي أخلت سبيل موظفين للعمل في بعثات حفظ السلم وفي شعبة الإدارة والسوقيات الميدانية التابعة لإدارة عمليات حفظ السلم.

١٢ - وقد اقتضى الأمر اعتماد استراتيجيات وتغييرات جذرية في الإجراءات، بما في ذلك زيادة تفويض السلطة، الذي تيسر نتيجة قدرات الرصد والمراقبة التي يوفرها نظام المعلومات الإدارية المتكامل،

وذلك من أجل تنظيم هذا الوضع، الذي يعرقل بشكل شديد أي إدارة سليمة للموارد. ولقد تبين من عملية التنفيذ أن سجلات الموظفين وكشوف المرتبات بالمنظمة تتضمن بيانات متضاربة تعد بالآلاف. وهناك ضمن الإجراءات الجديدة تحديد موعد نهائي صارم لجميع الإدارات لضمان حصول جميع الموظفين الموجودين في الخدمة على تعيين سارٍ ويشغلون وظائف قائمة إذا تقرر إبقاؤهم في كشف المرتبات بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. ومنذ أواسط تشرين الأول/أكتوبر، توضع يوميا إحصائيات عن عدد الموظفين الذين انتهى تعيينهم أو الذين لم ينسبوا بشكل سليم على وظيفة. وتم تعميم مثل هذه القوائم في معظم المجالات تقريبا. وفضلا عن ذلك، تم استعراض سجلات جميع المعالين، حيث أدرجت في نظام المعلومات الإدارية المتكامل، وهذه هي المرة الأولى التي يتم فيها إنجاز مثل هذا العمل قبل نهاية السنة.

١٣ - وكما ورد في التقرير المرحلي السادس، فقد تم استكمال البرامجيات الخاصة بالإصدار ٢، وهي جاهزة للتركيب.

الإصدار ٣ (المالية والمشتريات والسفر)

١٤ - سيجري تنفيذ الإصدار ٣ في الربع الأخير من عام ١٩٩٥، عوضا عن الربع الثاني من عام ١٩٩٥. وأوقف اختبار هذا الإصدار أثناء الصيف مع ظهور الحاجة الى إجراء تغييرات، واستؤنف في تشرين الأول/أكتوبر، ومرة أخرى، لن يؤثر هذا التأخير في الإطار الزمني العام لاستكمال المشروع. وقد كان معظم الموظفين الإضافيين المخصصين للمشروع في مجال المالية موجودين في الخدمة مع نهاية أيلول/سبتمبر، وبالتالي يمكن للمنظمة أن تشرع في إجراء عمليات استعراض مفصلة للمستعملين لكفالة تلبية النظام لاحتياجات العمل. ويجري الآن اختبار النظام واستعراضه في نفس الوقت، وتحديد التغييرات المقتضاة التي سيتم تحديدها بالطبع بعد التنفيذ. ولهذه العملية أهمية خاصة في مجال المالية لضمان تنفيذ المعاملات المالية في حينها والإعلان عن المعاملات بشكل سليم. ويجب أن يبدأ العمل بالإصدار ٣ قبل نهاية ١٩٩٥ حتى لا يؤثر سلبيا على إقفال حسابات فترة السنتين.

الإصدار ٤ (كشوف المرتبات)

١٥ - تم تأجيل موعد تنفيذ الإصدار ٤، الذي يقتضي تنفيذ الإصدار ٣، من الربع الأخير لعام ١٩٩٥ الى ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. ومن غير المنتظر حدوث تأخير أو صعوبات كبيرة في هذا المجال.

المكاتب الموجودة خارج المقر

١٦ - من المتوقع أن يجري تنفيذ الإصدارين الأولين في المكاتب الموجودة خارج المقر في الموعد المحدد، وذلك بتركيب النظام في ثلاثة مراكز عمل على الأقل أثناء النصف الثاني لعام ١٩٩٥. ولقد بدأت بعثات الدراسات الاستقصائية، وسيتم استكمالها في الموعد المحدد. وبدأت كذلك جهود تطهير البيانات قبل عملية التركيب لتجنب المشاكل التي حدثت في المقر.

رابعا - تقديرات التكاليف

١٧ - يتضمن الفرعان الخامس والسادس من التقرير المرحلي السادس تقديرات مفصلة للتكاليف. وقد قام مجلس مراجعي الحسابات بتحليل هذه التقديرات وأُخذت تعليقاتهم في الحسبان. وذكر مجلس مراجعي الحسابات أن الخدمات التعاقدية قدرت بأقل مما ينبغي بنحو ١,٦ مليون دولار. وسيجري استعراض هذا الأمر ومعالجته من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. وعلاوة على ذلك، ذكر المجلس أن بعض الاحتياجات الإضافية، فيما يتعلق بالمساعدة المؤقتة العامة والخدمات التعاقدية أساسا، قد تنشأ في أعقاب إنجاز الدراسات الاستقصائية في المكاتب الموجودة خارج المقر.

١٨ - وأوصى المجلس كذلك بوجوب تولي الموظفين المعينين تنفيذ بعض الأنشطة المذكورة في التقرير المرحلي السادس والتي سيتعين تنفيذها دون أدنى شك. ويسري هذا على كل من الخدمات التعاقدية المتعلقة بالتنمية وأنشطة الصيانة. وتجري مراعاة المدى الذي يمكن فيه تنفيذ جزء من هذه الأنشطة بواسطة موظفين يكلفون لهذه المهام ويستعاض عنهم بموظفين مؤقتين، أو بتعيين موظفين جدد. وسيكون هذا التحول بطيئا في البداية بسبب احتياجات التدريب للموظفين المكلفين حديثا، وبناء عليه لن تتأثر التقديرات الحالية لعام ١٩٩٥.

١٩ - وأوصى مجلس مراجعي الحسابات كذلك بشدة بزيادة استخدام المنظمة للموارد الداخلية للتدريب، مع الإقرار بأن التقديرات قد أعدت وفقا لسيناريو أسوأ الحالات، أي في حالة عدم توافر الموارد الداخلية. ويجري وضع خطط لاستخدام الموظفين المؤهلين للتدريب في المكاتب الموجودة خارج المقر أثناء عام ١٩٩٥ والاستعانة ببعض الموظفين المؤقتين المعينين لتنفيذ الإصدار ٣ للتدريب على الإصدارين ٣ و ٤ في المقر. ويجري الآن النظر بجدية في تكليف موظفين من المكاتب الموجودة خارج المقر للتدريب أثناء فترة السنتين القادمة. وسيتعين تدريب هؤلاء الموظفين في المقر مع احتمال إحلال آخرين محلهم أثناء غيابهم. بيد أن هذا سيمكن المنظمة من إيجاد مجموعة كبيرة من المستعملين المتقدمين الذين سيكونون بمثابة مستشارين عقب التنفيذ.

خامسا - الاحتياجات من الموارد للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥

٢٠ - أبلغ الأمين العام الجمعية العامة، في تقريره المرحلي السادس بأن الاحتياجات الإضافية الصافية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ تقدر بمبلغ ٢٠٠ ٣٣٧ ٧ دولار، منه مبلغ ٨٠٠ ٨٧٢ ٢ دولار يتعلق بالصيانة (A/C.5/48/12/Add.1، الفقرة ٦٠). وأكد مجلس مراجعي الحسابات منذ ذلك الحين أن التقديرات سليمة أساسا، رغم أنه قد يتوقع أن يقتضي الأمر إدخال تعديلات أخرى أثناء التنفيذ. وبناء على الخبرات المكتسبة حتى الآن، يرى الأمين العام أن التقديرات، وإن كانت عامة، لاتزال صحيحة، ولا يقترح إجراء أي تغيير الآن. وبناء على ذلك، يطلب الأمين العام اعتمادا إضافيا قدره ٢٠٠ ٣٣٧ ٧ دولار لتغطية المبلغ الكامل لصافي الزيادة في تكلفة المشروع.

سادسا - صندوق الطوارئ

٢١ - تجدر الإشارة الى أنه بموجب الإجراء الذي أرسته الجمعية العامة في قرارها ٢١٣/٤١، يجري إنشاء صندوق طوارئ لكل فترة سنتين لاستيعاب النفقات الإضافية غير المتكفل بها في الميزانية البرنامجية. وبموجب هذا الإجراء، إذا اقترحت نفقات إضافية تتجاوز الموارد المتوافرة لصندوق الطوارئ، لا يمكن تنفيذ هذه الأنشطة إلا عن طريق إعادة توزيع موارد متوفرة من مجالات ذات أولوية دنيا أو تعديل الأنشطة المتوخاة. وإلا فإنه سيتعين إرجاء هذه الأنشطة الإضافية الى فترة سنتين لاحقة. وسيقدم بيان موحد عن جميع الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية والتقديرات المنقحة الى الجمعية العامة قرب نهاية دورتها الحالية.

٢٢ - ولم تـُقترح أية أنشطة للإنهاء أو التأجيل أو الإلغاء أو التعديل في الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ من أجل تمويل الأنشطة المقترحة تحت الباب ٢٩. وفي حالة عدم توافر مثل هذه الموارد من صندوق الطوارئ، سيتعين تأجيل تلك الأنشطة، وفقا لما ورد في المبادئ التوجيهية لاستخدام صندوق الطوارئ الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ٢١١/٤٢.

- - - - -